جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

بيان أداء الميزانية في الربع الثاني من عام 2018

أغسطس 2018

عجز الميزانية يتراجع بصورة كبيرة

- بلغت الإيرادات الحكومية الإجمالية في الربع الثاني لعام 2018 نحو 273 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 67 بالمائة، أو 110 مليار ريال، على أساس سنوي. وقد ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 42 بالمائة، على أساس سنوي، بينما ارتفعت الإيرادات النفطية بمستوى أعلى خلال الربع، لتصل إلى 184 مليار ريال.

- يعود الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية، جزئياً، إلى التحول إلى توزيع حصص الأرباح على أساس ربعي، كما أوضحت وزارة المالية سابقاً، ونتيجة لذلك فإن جزءاً من الإيرادات النفطية في الربع الأول تم استلامه في الربع الثاني.

- استمرت جهود الحكومة لزيادة الإيرادات غير النفطية، من خلال الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد، في تحقيق نتائج جيدة، حيث ارتفعت الايرادات من هذه الفئة بنسبة 42 بالمائة، على أساس سنوي. وجاء معظم تلك المكاسب من فئة "الضرائب على السلع والخدمات"، والتي تضاعفت قرابة ثلاث مرات، على أساس سنوي، لتصل إلى 29,7 مليار ريال.

- في النصف الأول من عام 2018، بلغ إجمالي الإيرادات من "الضرائب على السلع والخدمات" نحو 52,3 مليار ريال، وهي تشكل 62 بالمائة من إجمالي الإيرادات المقدرة من هذه الفئة لعام 2018 ككل، والتي تبلغ 85 مليار ريال.

- نتيجة لزيادة الإيرادات الحكومية بوتيرة أسرع من زيادة المصروفات، تقلص عجز الموازنة إلى 7 مليار ريال في الربع الثاني لعام 2018، مما أدى إلى انخفاض عجز الموازنة في النصف الأول إلى 41,7 مليار ريال.

- بالنظر إلى الفترة القادمة، نتوقع أن تواصل الإيرادات النفطية وغير النفطية ارتفاعها بوتيرة أسرع من المصروفات، على أساس المقارنة السنوية. مع ذلك، لن يؤدي تخطي الإيرادات الحكومية المستوى المقدّر لها في الميزانية إلى زيادة الإنفاق الحكومي، بل سيسهم في خفض عجز الموازنة.

الشكل 1: تراجع عجز الموازنة إلى 7 مليار ريال في الربع الثاني لعام 2018

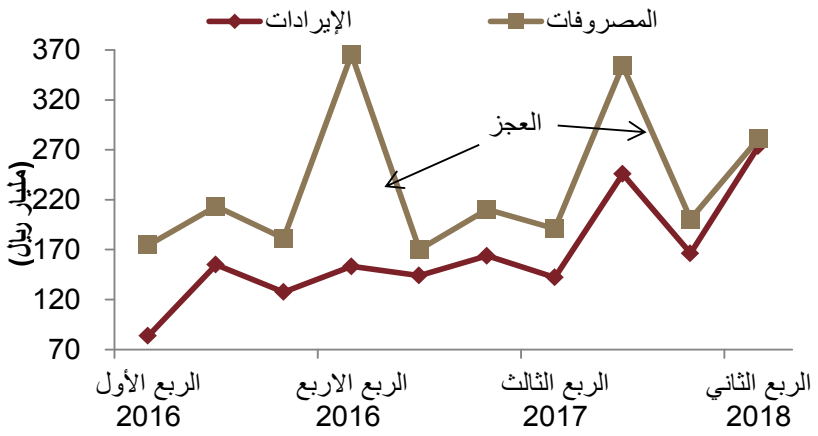

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث
falturki@jadwa.com

راجا أسد خان
رئيس، الأبحاث الاقتصادية
rkhan@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 6034/ 37

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:
http://www.jadwa.com

صدر هذا التقرير في 14 أغسطس 2018، الساعة 15:00 بتوقيت الرياض

جدول 1: الإيرادات الحكومية (مليون ريال)

الإيرادات	الربع الثاني 2017	الربع الثاني 2018	التغير (%)
الإيرادات النفطية	100990	184165	82
الإيرادات غير النفطية، تشتمل على:	62917	89424	42
- الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	7201	6648	8-
- الضرائب على السلع والخدمات (تشمل رسوم المنتجات النفطية وضريبة المنتجات الضارة)	8084	29744	أكثر من 100
- ضرائب على التجارة والمعاملات (رسوم جمركية)	4941	3413	31-
- ضرائب أخرى (منها الزكاة)	10596	11969	13
- إيرادات أخرى (تشمل العوائد المتحققة من استثمارات "ساما" وصندوق الاستثمارات العامة)	32094	37650	17
الإجمالي	**163906**	**273589**	**67**

بلغت الإيرادات الحكومية الإجمالية في الربع الثاني لعام 2018 نحو 273 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 67 بالمائة، أو 110 مليار ريال، على أساس سنوي.

وقد ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 42 بالمائة، على أساس سنوي، بينما ارتفعت الإيرادات النفطية بمستوى أعلى خلال الربع، لتصل إلى 184 مليار ريال.

الإيرادات:

بلغت الإيرادات الحكومية الإجمالية في الربع الثاني لعام 2018 نحو 273 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 67 بالمائة، أو 110 مليار ريال، على أساس سنوي (جدول 1). وقد ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 42 بالمائة، على أساس سنوي، بينما ارتفعت الإيرادات النفطية بمستوى أعلى خلال الربع، لتصل إلى 184 مليار ريال. ويعود الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية إلى التحول إلى توزيع حصص الأرباح على أساس ربعي، كما أوضحت وزارة المالية سابقاً، ونتيجة لذلك فإن جزءاً من الإيرادات النفطية في الربع الأول تم استلامه في الربع الثاني. وبالنسبة للفترة القادمة، فإن ارتفاع أسعار النفط على أساس سنوي في الربع الثاني سيؤدي إلى بقاء الزيادة القوية، على أساس سنوي، في الإيرادات الحكومية النفطية، في الربع الثالث كذلك (نص مظلل 1).

ويعود الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية إلى التحول إلى توزيع حصص الأرباح على أساس ربعي، كما أوضحت وزارة المالية سابقاً، ونتيجة لذلك فإن جزءاً من الإيرادات النفطية في الربع الأول تم استلامه في الربع الثاني.

نص مظلل 1: إيرادات الصادرات النفطية

حسب تقديرات شركة جدوى للاستثمار، ارتفع سعر سلة الصادر السعودي من الخام والمنتجات المكررة بنسبة 43 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 73 دولاراً للبرميل في الربع الثاني لعام 2018، وكذلك بلغ متوسط الصادرات من النفط الخام والمنتجات المكررة 8,8 مليون برميل في اليوم خلال الربع. بناءً على ذلك،

نتوقع أن تكون إيرادات الصادرات النفطية قد بلغت 214 مليار ريال في الربع الثاني لعام 2018، مقارنة بـ 144 مليار ريال في الربع الثاني لعام 2017.

الشكل 2: إيرادات الصادرات النفطية الربعية، وأسعار سلة الخام السعودي والمنتجات المكررة

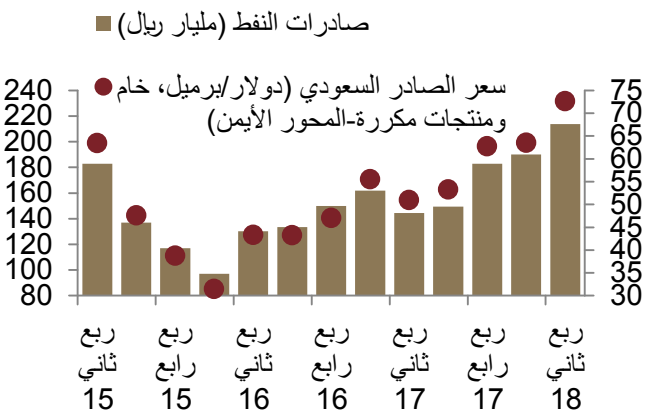

الشكل 3: التغير السنوي في الإيرادات غير النفطية

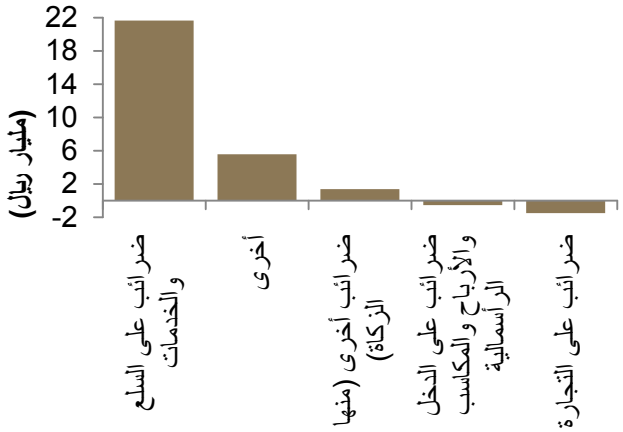

أخرى = إيرادات أخرى (تشمل العوائد من استثمارات "ساما" وصندوق الاستثمارات العامة)
ضرائب أخرى= ضرائب أخرى (منها الزكاة)
ضريبة المؤسسات= الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
ضرائب الأعمال التجارية= ضرائب على التجارة والمعاملات (رسوم جمركية)

نتوقع أن تكون إيرادات الصادرات النفطية قد بلغت 214 مليار ريال في الربع الثاني لعام 2018، مقارنة بـ 144 مليار ريال في الربع الثاني لعام 2017 (شكل 2). من الناحية التاريخية، بلغ متوسط معدل التحويل المستخدم لتحويل الإيرادات من شركة أرامكو إلى الحكومة (الفرق بين إيرادات الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية)، على أساس ربعي، نحو 67 بالمائة، في حين بلغ هذا المعدل في الربع الثاني لعام 2018 نحو 86 بالمائة، لكن، وفقاً لتصريح وزارة المالية، يعود هذا الارتفاع في المعدل على الأرجح إلى تسلم الحكومة مساهمات تخص الربع الأول لعام 2018.

نتوقع ارتفاع الإيرادات الحكومية الفعلية من النفط إلى 576 مليار ريال عام 2018، مقارنة بـ 492 مليار ريال قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الميزانية.

بلغت الإيرادات النفطية للحكومة في النصف الأول من عام 2018 نحو 298 مليار ريال، وهي تشكل 60 بالمائة من إجمالي الإيرادات المقدّرة في ميزانية المملكة للعام 2018 ككل. وكما ذكرنا في تقريرنا الصادر مؤخراً بعنوان: *أحدث التطورات في الاقتصاد الكلي للمملكة*، نتوقع أن يؤدي تضافر ارتفاع أسعار سلة الصادر السعودي مع زيادة إنتاج النفط الخام، إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية الفعلية من النفط إلى 576 مليار ريال، مقارنة بـ 492 مليار ريال قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الميزانية، و 436 مليار ريال قيمة الإيرادات الفعلية المتحققة في عام 2017.

استمرت جهود الحكومة لزيادة **الإيرادات غير النفطية**، من خلال الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد، في تحقيق نتائج جيدة، حيث ارتفعت الايرادات من هذه الفئة بنسبة 42 بالمائة، على أساس سنوي. وجاء معظم تلك المكاسب من فئة "الضرائب على السلع والخدمات"، والتي تضاعفت قرابة ثلاث مرات، على أساس سنوي، لتصل إلى 29,7 مليار ريال (شكل 3). ويعود هذا الارتفاع إلى عدة مبادرات كان قد تم تطبيقها مؤخراً، وشملت تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ورسوم العمالة الوافدة، وكذلك ضريبة المنتجات الضارة. في النصف الأول لعام 2018، بلغ إجمالي الإيرادات من "الضرائب على السلع والخدمات" نحو 52,3 مليار ريال، وهي تشكل 62 بالمائة من إجمالي الإيرادات المقدرة من هذه الفئة لعام 2018 ككل والتي تبلغ 85 مليار ريال، حسب ما جاء في برنامج التوازن المالي المعدّل.

استمرت جهود الحكومة لزيادة الإيرادات غير النفطية، من خلال الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد، في تحقيق نتائج جيدة، حيث ارتفعت الايرادات من هذه الفئة بنسبة 42 بالمائة، على أساس سنوي.

في الربع الثاني من عام 2018، ارتفعت الإيرادات من فئة "إيرادات أخرى" (وهي تشمل عوائد استثمارية من مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" و"صندوق الاستثمارات العامة") بنسبة 17 بالمائة، على أساس سنوي، لتبلغ 38 مليار ريال. ونعتقد أن هذه الزيادة تعود إلى ارتفاع توزيعات الأرباح التي حققها صندوق الاستثمارات العامة من حيازته في الشركات المدرجة في مؤشر "تاسي"، وكذلك التحسن السنوي المستمر في العوائد الاستثمارية لـ "ساما" (للمزيد من التفاصيل، يمكنكم الاطلاع على تقريرنا الصادر في مايو 2018 بعنوان: *بيان أداء الميزانية للربع الأول من عام 2018*).

في النصف الأول لعام 2018، بلغ إجمالي الإيرادات من "الضرائب على السلع والخدمات" نحو 52,3 مليار ريال، وهي تشكل 62 بالمائة من إجمالي الإيرادات المقدرة من هذه الفئة لعام 2018 ككل، والتي تبلغ 85 مليار ريال.

المصروفات:

ارتفع إجمالي المصروفات الحكومية بنسبة 34 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني لعام 2018، ليصل إلى 281 مليار ريال (جدول 2). وزادت المصروفات الجارية، وهي أقل عناصر الإنفاق الحكومي مساهمة في النمو الا قتصادي، بنسبة 31 بالمائة، على أساس سنوي، مدفوعة بأكبر بند في الإنفاق الجاري وهو "مكافآت موظفي الدولة" التي ارتفعت بنسبة 27 بالمائة، أو 28 مليار ريال، خلال نفس الفترة (شكل 4). ويعود الارتفاع السنوي الكبير في "مكافآت موظفي الدولة"، إلى صرف مكافأة بقيمة 1000 ريال شهرياً، طيلة عام 2018، لجميع موظفي الحكومة بغرض مساعدتهم على مواجهة ارتفاع تكلفة المعيشة، وذلك بموجب مرسوم ملكي صدر في بداية عام 2018. ووفقاً لوزارة التجارة والاستثمار، تبلغ التكلفة الإجمالية السنوية لتلك البدلات نحو 50 مليار ريال.

ارتفع إجمالي المصروفات الحكومية بنسبة 34 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني لعام 2018، ليصل إلى 281 مليار ريال.

زادت المصروفات الجارية بنسبة 31 بالمائة، على أساس سنوي، مدفوعة بأكبر بند في الإنفاق الجاري وهو "مكافآت موظفي الدولة"...

...التي ارتفعت بنسبة 27 بالمائة، أو 28 مليار ريال، خلال نفس الفترة.

ارتفع الإنفاق على فئة "السلع والخدمات" بنسبة كبيرة، بلغت 59 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني لعام 2018. ولا نعتقد أن هذا الارتفاع يتعلق بأي مشروع معين، بل إنما يعكس الخطة المعلنة لوزارة المالية لتوزيع الإنفاق بطريقة متوازنة على مدار العام المالي، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي. في الماضي، كان الإنفاق في فئة "السلع والخدمات"، كما هو الحال بالنسبة للإنفاق الرأسمالي (أنظر أدناه)، يرتفع بسرعة في الربع الأخير من كل عام. واتساقاً مع خطط وزارة المالية، نتوقع أن يكون توزيع الإنفاق مختلفاً بعض الشيء هذا العام، حيث شهد النصف الأول من عام 2018 صرف 37 بالمائة من إجمالي المبلغ المقرر إنفاقه على فئة "السلع والخدمات" في ميزانية 2018، مقارنة بنسبة 32 بالمائة صرفت في نفس الفترة من العام الماضي.

ارتفع الإنفاق على فئة "السلع والخدمات" بنسبة كبيرة، بلغت 59 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني لعام 2018.

ولا نعتقد أن هذا الارتفاع يتعلق بأي مشروع معين، بل إنما يعكس الخطة المعلنة لوزارة المالية التي تهدف إلى توزيع الإنفاق بطريقة متوازنة على مدار العام المالي.

جدول 2: المصروفات الحكومية (مليون ريال)

المصروفات	الربع الثاني 2017	الربع الثاني 2018	التغير (%)
مكافآت العاملين في الدولة	102788	130830	27
السلع والخدمات	27239	43341	59
مصاريف التمويل	3011	1524	49-
الإعانات	1135	4231	أكثر من 100
المنح	640	1625	أكثر من 100
الدعم الاجتماعي	16587	25392	53
مصروفات أخرى	25772	25926	1
الأصول غير المالية (رأس المال)	33251	48080	45
الإجمالي	**210423**	**280949**	**34**

كما كان الحال في الربع السابق، شهدت مصروفات فئة "الدعم الاجتماعي" زيادات سنوية في الربع الثاني لعام 2018، حيث ارتفعت بنسبة 58 بالمائة، لتصل إلى 25 مليار ريال، نتيجة لمدفوعات "برنامج حساب المواطن".

وكما كان الحال في الربع السابق، شهدت مصروفات فئة "الدعم الاجتماعي" زيادات سنوية في الربع الثاني لعام 2018، حيث ارتفعت بنسبة 58 بالمائة، لتصل إلى 25 مليار ريال، نتيجة لمدفوعات "برنامج حساب المواطن" الذي انطلق في 20 ديسمبر 2017. ووفقاً للموازنة المالية السنوية، تم تخصيص نحو 2,5 مليار ريال في الشهر، أو 30 مليار سنوياً، لبرنامج "حساب المواطن" عام 2018. وبناءً عليه، فقد تم صرف مبلغ 7 مليار ريال خلال الربع الثاني، استفاد منه نحو 3,5 مليون أسرة في مختلف أنحاء المملكة. حتى أغسطس 2018، بلغ إجمالي المبلغ الذي تم صرفه عبر البرنامج نحو 21 مليار ريال (شكل 5).

سجلت فئة "مصاريف التمويل" أول انخفاض سنوي لها خلال عامين، رغم ارتفاع الدين الحكومي...

سجلت فئة "مصاريف التمويل" أول انخفاض سنوي لها خلال عامين، رغم ارتفاع الدين الحكومي. تراجعت المصروفات في هذه الفئة بنحو 1,5 مليار ريال، أو بنسبة 49 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني لعام 2018. ويتصل انخفاض التكلفة في هذه الفئة على الأرجح بإعادة تسعير تسهيلات ائتمانية تعود إلى مارس 2018. وحسب مكتب إدارة الدين، فإن إعادة تسعير وتمديد القرض الدولي المشترك الذي تحصلت عليه المملكة عام 2016 والذي تبلغ قيمته 10 مليار دولار، تمثل تخفيضاً بنسبة 30 بالمائة عن المستويات المحددة سابقاً.

...ويرتبط هذا الانخفاض على ما يبدو بإعادة تسعير تسهيلات ائتمانية تعود إلى مارس 2018.

في الربع الثاني لعام 2018، أعلنت الحكومة عن إصدار سندات دولية بقيمة 42 مليار ريال...

وفقاً لبيان أداء الميزانية في الربع الثاني لعام 2018،بلغ إجمالي الدين العام 443 مليار ريال في نهاية عام 2017. منذ ذلك الحين، هناك زيادة بنحو 18 مليار ريال كإصدارات صكوك محلية خلال الربع الأول لعام 2018، إضافة إلى إعادة تمويل لقرض مشترك بقيمة 60 مليار ريال، نتج عنها زيادة القرض الأصلي بنحو 22,5 مليار ريال. في الربع الثاني لعام 2018، أعلنت الحكومة عن إصدار سندات دولية بقيمة 42 مليار ريال، وصكوك محلية بقيمة 12 مليار ريال، وبذلك يكون الدين الحكومي قد بلغ 536 مليار ريال في نهاية الربع. في يوليو 2018، تم إصدار صكوك محلية أخرى بقيمة 3,5 مليار ريال. وحسب مكتب إدارة الدين، يتوقع أن تشهد الفترة المتبقية من العام الحالي ارتفاعاً في الدين المحلي، لكننا لا نستبعد إمكانية إصدار دين خارجي

الشكل 4: التغير السنوي في الإنفاق الجاري في الربع الثاني لعام 2018

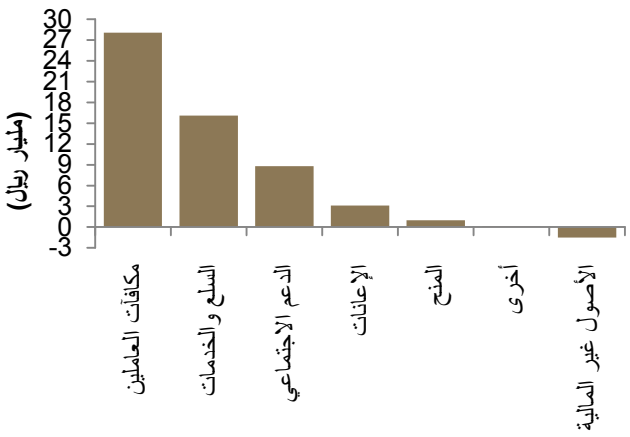

الشكل 5: المدفوعات التراكمية لبرنامج "حساب المواطن" منذ انطلاقته

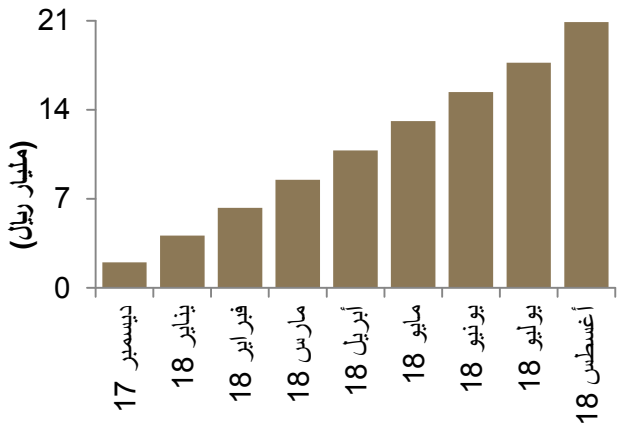

...إضافة إلى صكوك محلية بقيمة 12 مليار ريال، مما أدى إلى ارتفاع الدين الحكومي إلى 536 مليار ريال في نهاية الربع.

أيضاً. حتى أغسطس 2018، كان إجمالي الدين الذي تم إصداره هذا العام 98 مليار ريال، ونتوقع ألا تتجاوز إصدارات الدين 117 مليار ريال خلال عام 2018، حسب بيان الميزانية العامة. وبناءً على هذا المعدل، نتوقع إصدار سندات دين محلي إضافية في حدود 19 مليار ريال خلال الفترة المتبقية من العام، مما يؤدي إلى ارتفاع إجمالي الدين العام إلى 560 مليار ريال بنهاية عام 2018، أو ما يعادل 19 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (شكل 6).

ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 45 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 48 مليار ريال، في الربع الثاني لعام 2018...

...ويعتبر هذا الإنفاق الرأسمالي هو الأعلى خارج الأرباع الأخيرة خلال فترة عامين على الأقل، ويرتبط ارتباطاً مباشراً بالهدف المعلن لوزارة المالية وهو السعي إلى توزيع الإنفاق بطريقة أكثر توازناً على مدار العام المالي.

فيما يختص بالجانب الرأسمالي من الإنفاق، أو "الأصول غير المالية (رأس المال)"، ارتفع الصرف على هذه الفئة بنسبة 45 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 48 مليار ريال، في الربع الثاني لعام 2018. ويعتبر هذا الصرف هو الأعلى خارج الأرباع الأخيرة على مدى عامين على الأقل، ويرتبط ارتباطاً مباشراً بالهدف المعلن لوزارة المالية وهو السعي نحو توزيع الإنفاق بطريقة أكثر توازناً على مدار العام المالي. ووفقاً للموازنة المالية السنوية، سيبلغ الإنفاق الرأسمالي 205 مليار ريال عام 2018. مع ذلك، لا يزال الإنفاق الرأسمالي خلال النصف الأول من عام 2018 يشكل فقط 36 بالمائة من الإجمالي. وإذا وضعنا في الحسبان طبيعة المدفوعات المتصلة بالمشاريع الحكومية، حيث يتم الدفع عند اكتمال المشروع، والذي يكون غالباً في نهاية العام، فإننا لا نزال نتوقع أن يرتفع الإنفاق الرأسمالي بصورة كبيرة في الربع الرابع من عام 2018.

العجز:

نسبة لزيادة الإيرادات الحكومية بوتيرة أسرع من زيادة المصروفات، تقلص عجز الموازنة إلى 7 مليار ريال في الربع الثاني لعام 2018، مما أدى إلى انخفاض عجز الموازنة في النصف الأول إلى 41,7 مليار ريال.

نسبة لزيادة الإيرادات الحكومية بوتيرة أسرع من زيادة المصروفات، تقلص عجز الموازنة إلى 7 مليار ريال في الربع الثاني لعام 2018، مما أدى إلى انخفاض عجز الموازنة في النصف الأول إلى 41,7 مليار ريال. بالنظر إلى الفترة القادمة، نتوقع أن تواصل الإيرادات النفطية وغير النفطية ارتفاعها بوتيرة أسرع من المصروفات، على أساس المقارنة السنوية. وفي الحقيقة، وكما ذكرنا في تقريرنا الصادر حديثاً بعنوان: *أحدث التطورات في الاقتصاد الكلي للمملكة*، فإن تخطي الإيرادات الحكومية المستوى المقدّر لها في الميزانية لن يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، بل سيسهم في خفض عجز الميزانية. نتيجة لذلك، الآن نتوقع أن يتراجع عجز الميزانية العامة في المملكة إلى 111 مليار ريال، أو 3,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 195 مليار ريال، حسب تقديرات ميزانية 2018.

التوقعات المستقبلية:

نتوقع أن يتخطى إجمالي الإيرادات الحكومية الفعلية الإيرادات المقدّرة في الميزانية، نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية كسبب رئيسي.

حتى الآن، بالنسبة للنصف الأول من عام 2018، أظهرت الإيرادات الحكومية نمواً قوياً، على أساس سنوي، ونتوقع أن يتخطى إجمالي الإيرادات الحكومية الفعلية الإيرادات المقدّرة في الميزانية، نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية كسبب رئيسي. من ناحية أخرى، تعتبر الإيرادات غير النفطية في وضع جيد، حيث تم تحقيق ما يقارب نصف الإيرادات غير النفطية المقدّرة في الميزانية بحلول منتصف العام. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن تشهد الإيرادات غير النفطية زيادة مستمرة، خاصة من دخل الضرائب، مدفوعة بالزيادات في رسوم المرافقين، والتي تضاعفت من 100 ريال إلى 200 ريال للمرافق الواحد ابتداءً من يوليو 2018.

الشكل 6: نتوقع ارتفاع الدين الحكومي إلى 560 مليار ريال بنهاية العام

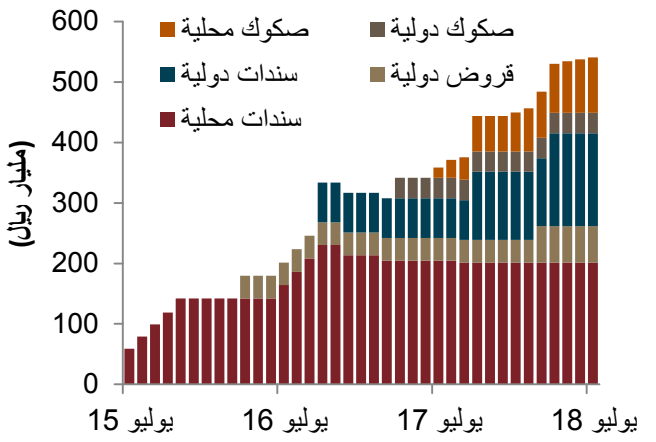

الشكل 7: الإنفاق الرأسمالي ارتفع في الربع الثاني من عام 2018

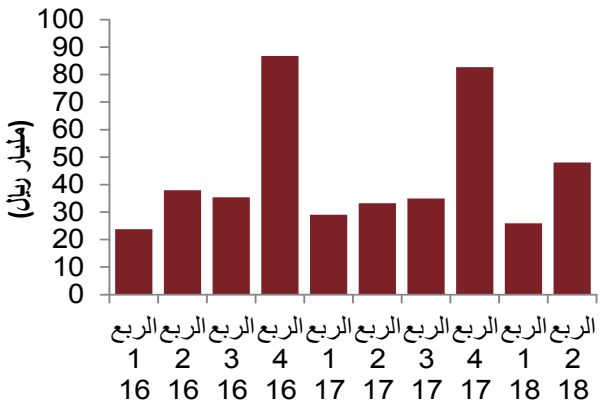

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من "ساما"، والهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، والخزانة الأمريكية، وشركة تومسون رويترز، وداتا-ستريم، وهافر أنالاتيكس، ومن مصادر إحصائية محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات